

البشائر الشبابية تدعو الى ضرورة النظر في ملف المفصولين من سلك الشرطة



الخاصة، ومواجهة عصابات الجريمة والجريمة المنظمة. وأكملت الحركة "من هنا فإننا ندعو الى ضرورة تكريمهم والعناية بهم جميعاً، وخاصة جرحاهم و عوائل شهدائهم الأبرار، لأن ذلك حق و واجب على الدولة من جهة ، ولكي يكون ذلك حقاً افزاً لمزيد من البذل والعطاء خدمة للشعب والوطن من جهة أخرى".

ودعت الى "ضرورة النظر في ملف المفصولين من أبناء هذا السلك لأسباب مختلفة ، وإعادة من يرغب منهم للخدمة ، بعد تسوية ملفاتهم ومشاكلهم".

إخوانهم في كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وصنع الانتصارات وتحقيق المنجزات الأمنية، سيما في تلك الأوقات الصعبة التي حاقّت ببلدنا وشعبنا العزيز، في مصارعة الإرهاب والقوى الظلامية المنحرفة".

ولفتت الى ان ابناء الداخلية، وخاصة قوات الشرطة الإتحادية، والأجهزة الإستخبارية، كانت هي السند ورأت أن "أبناء والشريك الحقيقي في إحراز ذلك النصر المؤزر، واندحار قوى الشر والظلام، هذا إلى جانب واجباتهم الأخرى، ومواقفهم المشهودة، في السهر على أمن الناس ومصالحهم، وحفظ النظام والقانون، وحماية الممتلكات العامة و

بغداد- الجورنال

دعت حركة البشائر الشبابية، الى إعادة النظر بملف المفصولين من سلك الشرطة، بمناسبة الذكرى السابعة والتسعين لتأسيسها.

وذكر بيان للحركة، "أزكى التهاني والتبريكات، نرفها الى إخواننا الأبطال، من أبناء وزارة الداخلية، بكل صنوفها وتشكيلاتها بمناسبة الذكرى السابعة والتسعين لتأسيس الشرطة العراقية".

وتابعت "كما ونهنئ شعبنا العراقي العزيز بهذه المناسبة الطيبة، التي نستذكر فيها تلك الوقفات البطولية لهذا الجهاد العتيق، مع

الساموك: الإتحادية اعلى هرم السلطة القضائية ولا يمكن المساس باختصاصاتها الرئيسية

بغداد - الجورنال

أكدت المحكمة الاتحادية العليا، الأربعاء، أن الدستور وضع اختصاصات رئيسة لها لا يمكن انتزاعها الا بموجب تعديل الدستور، وفيما لفتت إلى عدم وجود مانع من إضافة اختصاصات أخرى من خلال القوانين، بينت أنها تمثل أعلى هيئة قضائية في العراق، وأعلى مكونات السلطة القضائية الاتحادية. وقال المتحدث الرسمي للمحكمة إياس الساموك في بيان إن "الدستور العراقي واكب التطورات، وأوجد لنا المحكمة الاتحادية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا في العراق من حيث الاختصاص والأشخاص حيث يمتد اختصاصها إلى جميع التراب العراقي". وأضاف الساموك، أن "ذلك الامتداد يشمل أيضاً إقليم كردستان، وهناك العديد من الدعاوى التي كان طرفها إقليم، ومن بينها دعوى الطعن بعدم دستورية قرار إقليم كردستان بخصوص إجراء استفتاء الانفصال عن العراق حيث كان المدعي عليه رئيس إقليم كردستان/ إضافة لوظيفته". وأشار إلى أن "أهمية المحكمة الاتحادية العليا تأتي من باب الرقابة التي تمارسها على ما يصدر من السلطات من قوانين وتنظيمات، لمعالجة أي تجاوز يحصل على الدستور، لاسيما في موضوع الحريات العامة والمساواة، وموضوعات اخرى تخص جميع العراقيين". وبين، أن "ما يصدر عن المحكمة الاتحادية العليا لا يخص فقط المتنازعين، انما حالة عامة، مثل إلغاء قانون معين بتنظيم حالة عامة"، منوها إلى "خلط لدى الرأي العام، فهناك من يعتقد أن المحكمة الاتحادية العليا جزء من مجلس القضاء الأعلى، وهذا غير صحيح". ولفت إلى أن "الدستور العراقي وفق المادة (89) منه، نص على أن السلطة القضائية تتكون من عدة مكونات، اعلاها المحكمة الاتحادية العليا ومن ثم مجلس القضاء الاعلى، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهان الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي". وأوضح، أن "المحكمة الاتحادية العليا بموجب الدستور وقانونها هي هيئة قضائية تتمتع بالاستقلال المالي والاداري، وليست تابعة لمجلس القضاء الاعلى، انما هناك هرم للسلطة القضائية الاتحادية اعلى الهرم هو المحكمة الاتحادية العليا". وتابع، أن "المحكمة باشرت مهامها بعد صدور قانونها في عام 2005، حيث تم فتح باب الترشيح لعضويتها في مجلس القضاء الاعلى الذي عقد جلسة الأشهر الأولى من العام ذاته، حيث تم ترشيح ما يقارب 120 قاضيا لها، وقام مجلس القضاء الاعلى باختيار 27 منهم، وهم ثلاثة اضعاف العدد المطلوب". ونوه بأن "اسماء المرشحين تم ارسالها حينها إلى رئاسة الجمهورية التي اختارت رئيس وثمانية اعضاء يشكلون حاليا المحكمة الاتحادية العليا وقد صدر لهم مرسومين جمهوريين، الاخير حمل توقيع رئيس الجمهورية الاسبق المرحوم جلال طالباني". وأضاف، أن "سؤالا قد يطرح عن سبب وجود اختصاصات للمحكمة نص عليها الدستور، حيث أن هذه الاختصاصات رئيسة لا يمكن انتزاعها من الا بموجب تعديل الدستور، اما الاختصاصات الاخرى بموجب القوانين اللاحقة أو السابقة يمكن التعديل عليها بالاضافة على سبيل المثال".

الجواز العراقي يتذيل قائمة جديدة لجوازات السفر في العالم

بغداد - الجورنال: كشفت شركة الخدمات الاستشارية HENLEY & PARTNERS عن إجراء دراسة جديدة تقمّ جوازات السفر من حيث التغييرات في نظام التأشيرة الحر. وجاءت اليابان في المرتبة الأولى، حيث أن حاملي جواز هذا البلد يمكنهم زيارة 190 بلدا من دون تأشيرة، حسب بيانات الشركة للربع الأول من سنة 2019. وحصلت كوريا الجنوبية وستغافورة على المرتبة الثانية حيث أن مواطني هذي البلدين يمكنهم السفر إلى 189 بلدا من دون تأشيرة. جواز السفر العراقي بالمرتبة "قبل الاخير" في أحدث تصنيف عالمي بالفيديو: العراق يتنافس مع أفغانستان على لقب أسوأ جواز سفر في العالم وحصلت فرنسا وألمانيا على المرتبة الثالثة فيمكنهم زيارة 188 بلدا، ويذكر أن ألمانيا احتلت المرتبة الأولى العام الماضي (177 بلدا) وتراجعت بريطانيا وأمريكا هذا العام (185 بلدا) لتأخذ المرتبة السادسة، والنمسا والبرتغال والسويسرا في نفس المرتبة. ولم يتغير الوضع بالنسبة لروسيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، فما زالت في المرتبة 48. (119 بلدا)، ومقارنة بالعالم الماضي زاد عدد البلدان الذين يمكنهم أن يزوروها الروس من دون تأشيرة إلى تسعة بلدان. واحتل العراق وأفغانستان المرتبة الأخيرة في القائمة (30 دولة).

واحتل جواز السفر الإماراتي المرتبة رقم 9 عالميا، بين أقوى جوازات السفر لعام 2018، من حيث عدد الدول، التي يمكن لحامله دخولها.

البصرة.. 25864 حالة زواج مقابل 5854 خلال عام 2018

أعلنت رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية، الأربعاء، أن محاكم الأحوال الشخصية التابعة لها في المحافظة شهدت خلال العام المنصرم 2018 إبرام 25864 عقد زواج مقابل تسجيل 5854 حالة طلاق، وقالت رئاسة المحكمة في بيان، إن "محاكم الأحوال الشخصية في البصرة أنجزت خلال العام المنصرم 19598 دعوى شرعية معروضة أمامها من أصل 20344 دعوى، بحيث بلغت نسبة الانجاز 99%"، مبيّناً أن "محاكم الأحوال الشخصية أبرمت 25864 عقد زواج، فيما سجلت 5864 حالة طلاق، وقد تمخض الدور الكبير لشعبة البحث الاجتماعي في حل الخلافات وإعادة الحياة الزوجية لأكثر من 1861 حالة".

يذكر أن معظم المحاكم في البصرة كانت تقع ضمن بناية واحدة مجاورة لديوان المحافظة السابق في مركز المدينة، وفي عام 2009 تم افتتاح قصر العدالة الذي إنشأته الحكومة المحلية في المحافظة بكلفة عشرة ملايين دولار، وهو يضم حالياً غالبية المحاكم المختصة، كما تم افتتاح محاكم في بعض أفضية ونواحي المحافظة، آخرها محكمة في ناحية السببة ومحكمة أخرى في ناحية أم قصر تم افتتاحهما قبل أيام قليلة.

للمالكي يدعو الحكومة الى زيادة الاهتمام بالاجهزة الامنية

بغداد - الجورنال: هنأ رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، الشرطة العراقية بمناسبة عيدها السابع والتسعين ، داعيا الحكومة الى زيادة الاهتمام بالاجهزة الامنية.

وقال المالكي في تغريدة على موقع تويتر " ان الاحتفاء بعيد الشرطة هو مناسبة مهمة لتكريم وتقدير منتسبي الشرطة الذين يؤدون رسالتهم على الوجه الاكمل، ويقومون بواجبهم خير مقام، انطلاقا من اقتناعهم الراسخ بان امن الوطن و استقراره هو امانة في اعناقهم". ودعا المالكي، الحكومة الى "زيادة الاهتمام والرعاية باجهزة الشرطة، باعتبار ان الامن مظلة النهوض واساس التقدم والازدهار".

معركة الأعلام تشعل أزمة سياسية جديدة في كركوك

فيها مخالفات قانونية ودستورية ولقرارات مجلس النواب الباتة ومحكمة القضاء الادارية بهذا الخصوص والتي لايمكن القبول بحرق هذه القوانين".

وقال الجبوري، أن "ما جرى يسهم في تشجيع الارهاب والنفوس الضعيفة غير المسؤولة لاشاعة الفوضى لكننا وجهنا القوات الامنية بمستوياتها كافة لمعالجة الموقف والحفاظ على امن واستقرار كركوك".

ودعا المحافظ بالوكالة "القيادة العامة للقوات المسلحة و رئيس مجلس الوزراء بالتدخل العاجل وانهاء هذه المظاهر وعدم اتخاذ اي قرارات او اجراءات دون التنسيق مع اللجنة الامنية لخاصية وضع كركوك وما شهدته طيلة الاشهر الماضية من استقرار وتعايش لم تشهد من قبل".

وقال "اننا نطالب بارسال تعزيزات عسكرية عاجلة من قوات الجيش العراقي لمحافظةنا لقطع الطريق امام كل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار كركوك ولمنع الارهاب من استغلال الاخطاء السياسية والمواقف غير المسؤولة لبعض السياسين الذين يثبوتون يوميا عدم حرصهم على امن واستقرار كركوك وما شهدته من استقرارا امني كبير جدا يشهد له الجميع".

وفرقت القوات الامنية، أمس، احتفالات خرج بها الكرد في محافظة كركوك وخاصة انصار الاتحاد الوطني الكردستاني بمناسبة اعادة

الذي نعمت به المحافظة حسب زعمه . وقال "ادعواهلنا في كركوك بجميع مكوناتها، لعدم الانجرار وراء المزاييد السياسية والتي لا تهتم بامن المواطن وخدمتهم واستقرارهم وتعمل على اثاره النعرات بين مكونات كركوك".



بغداد - الجورنال

تسبب رفع الاتحاد الوطني الكردستاني، علم كردستان فوق مقرات حزبه في محافظة كركوك، موجة انتقادات سياسية كبيرة ورافضة لرفع العلم الكردي في المحافظة، ما يندر بأزمة سياسية جديدة بالمحافظة.

وقالت الجبهة التركمانية، في بيان، إن "فرض سياسة الأمر الواقع في كركوك يخالف القانون والقرارات القضائية برفع علم الاقليم بل هو محاولة لتأجيج الوضع وخلق مشكلة جديدة بين مكونات المحافظة المتعايشة سلميا ، وان ادخال الاجهزة الامنية بهذه المشاكل في الوقت الحاضر تشتت جهودها في مكافحة الإرهاب".

وطالبت، الجميع بـ"الابتعاد عن سياسة خلق الازمات وعلى القائد العام للقوات المسلحة تقوية الفرصة على كل من تسول له نفسه لخلق مشاكل نحن في غنى عنها في كركوك".

ودعت الجبهة، رئيس الوزراء والكتل السياسية، إلى "عدم التلاعب في كركوك كصفقات سياسية لتشكيل الحكومة وتكملة الوزارات على حساب اهالي كركوك، وان امن كركوك هي التي تحدد امن العراق".

من جهته، دعا محافظ كركوك رئيس اللجنة الامنية بالوكالة وراكا سعيد الجبوري يوم الاربعاء السكان في كركوك للحفاظ على الأمن وادامة التعايش والامن والاستقرار المجتمعي



التحرير

07827824131

العلاقات

07827824135

للتواصل مع سلسلة «ممنوع من النشر» يرجى مراسلتنا

عبر البريد الالكتروني topsecret@journaliraq.com

info@journaliraq.com

journaliraq@gmail.com

الاراء المنشورة تعبر عن كتابها والتي تندرج تحت مظلة الحرية الصحفية ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجورنال
يومية سياسية اقتصادية متنوعة